Gezira Journal of Economic and Social Sciences
ISSN Linking: 1858-8786
http://journals.uofg.edu.sd/index.php/gjess/

المجتمع المدني والسياسة: تحديات الانفصال والاتصال (الحالة السودانية نموذجا "1956 – 2022م")

د. عمر الخير إبراهيم
أستاذ مساعد بقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية – جامعة الجزيرة

المعلومات
تاريخ إرسال الورقة: 10/12/2022
تاريخ قبول الورقة: 10/01/2023
تاريخ نشر الورقة: 11/01/2023

الملخص

هدفت الورقة الى النظر في طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والسياسة والآثار المختلفة التي تنتج عنها؛ ايجاباً أو سلباً، متخذت السياق السوداني نموذجاً للدراسة. حيث مثّل المنهج التاريخي القائم على تتبع خلفيات نشأة المجتمع المدني والتطور الذي صاحبه أحد المناهج المستخدمة في الدراسة بجانب المنهج التحليلي الذي ساعد على فهم واستيعاب دلالات النشأة ومسار التطّور للمجتمع المدني وعلاقته بالسياسة عموماً، والسوداني على وجه الخصوص. بالرغم من أن البعض يعتقد أن العلاقة بينهما تخضع للممارسة وليس للنظر، إلا أن هناك مؤشرات واضحة تؤكد على وجود تصوّر نظري يصف العلاقة ويميّز الحدود. نتائج الدراسة أكدت على أن المجتمع المدني كياناً اجتماعياً بامتياز، لا يمارس السياسة ولا يخوض في الانشطة الحزبية، ربما بحكم أدواره في مجالات التثقيف المدني، التوعية والمناصرة للحقوق والقضايا التنموية، له تأثير على مواقف الفاعلين السياسيين ولكنّه حتماً ليس كياناً أو فاعلاً سياسياً. وتوصّلت نتائج الدراسة أيضاً إلى أن تاريخ العلاقة بين المجتمع المدني والسياسة في السياق السوداني ظلت علاقة تتسم بالتوتر والنزاع أحياناً، والخضوع والتبعية في أحايين كثيرة. عليه خلصت الدراسة الى ضرورة استقلالية المجتمع المدني عن السياسة، تعزيزاً لدوره الاجتماعي وحماية لوحدة وتماسك المجتمع.

الكلمات المفتاحية

Abstract

The paper aimed to examine the nature of the relationship between civil society and politics and its results; Positively or negatively, while taking Sudan context as a model for the study. The study adopted two main methods; historical approach that focuses on tracking civil society backgrounds and its development alongside with the analytical approach that helped to understand civil society emergence and development in general as well as in the Sudan context in particular. Though there are some people believe that relationship between them is subject to practice and not theory, there are clear indications that confirm the existence of a theoretical perception that describes the relationship and distinguishes its boundaries. The results confirmed that civil society is a social entity par excellence, it should not be involved in politics or in partisan activities, perhaps by virtue of its roles in the fields of civic education, awareness and advocacy for rights and developmental issues, it has an impact on political actors' positions, but definitely, it is not a political entity or a political actor.

The results of the study also concluded that the history of the relationship between civil society and politics in the Sudanese context has been characterized by tension and conflict at times, suppression and subordination at many times. Accordingly, the study concluded that civil society should be independent from politics, in order to enhance its social role and protect the society's cohesion and unity.

مقدمة:

تهدف هذه الورقة في جوهرها الى النظر في طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والسياسة والآثار المختلفة التي تنتج عنها؛ ايجاباً أو سلباً. واتخذت الورقة السياق السوداني نموذجا للدراسة. حيث طرحت الورقة سؤالاً رئيساً هو؛ هل للمجتمع المدني الحق في ممارسة العمل السياسي؟ ولماذا؟. وتمثل الافتراض الأساس للدراسة في أن المجتمع المدني كياناً اجتماعياً صرفاً ولا يحق له ممارسة العمل السياسي. وتبنّت الورقة عدداً من المناهج؛ منها التاريخي الذي يقوم على تتبع خلفيات النشأة الأولى للمجتمع المدني والتطور الذي صاحبه استناداً الى الأدبيات المنشورة في هذا المجال. بالإضافة إلى المنهج التحليلي الذي ساعد على فهم واستيعاب دلالات النشأة ومسار التطّور للمجتمع المدني وعلاقته بالسياسة عموماً، والسوداني على وجه الخصوص. وفي طرق جمع المعلومات، اعتمدت الورقة ثلاث طرق رئيسة وهي؛ قراءة الأدبيات السياسية المتوفرة في الموضوع المعني، واستخدام أداة المقابلة لشخصيات محورية في الفضاء المدني بالإضافة الى تنظيم عدد من حلقات النقاش المصغرة (6 مقابلات، 2 حلقة نقاش). إجمالاً، مثلّت الورقة محاولة أولية للنظر الموضوعي في مسألة العلاقة بين المجتمع المدني والسياسة، وهي مسألة رغم تأثيرها الواضح على مسار الحياة السياسية والاجتماعية في السودان إلا أنها لم تخضع للدراسة المعمقة من قبل الأكاديميين والمهتمين بالشأن العام. وأعتقد الكثيرين أن المسألة تخضع للممارسة وليست للنظر، يحكمها الواقع وليست المبادئ. نأمل أن تكون الورقة بداية لحوار أكثر شمولاً وعمقاً بين المختصين والمهتمين في هذا المجال، وفرصة للمساهمة في اكتشاف خلل العلاقة وتصحيحها أو معرفة الايجابيات وتكرّيسها.

بدأت الورقة بمدخل مفاهيمي ركّز على التعّريف بمفهومي المجتمع المدني والسياسة والقواسم المشتركة بينهما، ثم نظرت في الخلفية التاريخية لنشأة وتطور المجتمع المدني وأهم تقاطعاته مع السياسة. وفي الجانب التطبيقي ركّزت الورقة على الحالة السودانية لدراسة طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والسياسة في اطار سياقها الاجتماعي – السياسي والآثار المختلفة التي ترتبت عليها. ثم أُختتمت الورقة بخلاصة تتضمن النتائج التي توصلت لها الدراسة.

أولاً: المدخل المفاهيمي:

تعريف المجتمع المدني:

التعّرف على مفهوم المجتمع المدني يقتضي النظر ابتداءً في قواميس اللغة لمعّرفة أصل مفردة (المدني) وهي الصفة التي أطلقت على (المجتمع) المطلوب تمييزه. نجد أن (مدني) في اللغة حسب قاموس (المعاني) منسوب إلى المدينة أو المدنية، وكلا المفردتان تشيران إلى الحضر والتمدن تباعاً. حيث يقال فلان متمدن ويقصد به القول أنّه متحضر. إذا وصف المدني للمجتمع يراد منه القول بأنّه مجتمع متحضر ومتمدن. وفي لغة علم الاجتماع يستخدم مفهوم المجتمع المدني على أنّه: "الْمُجْتَمَعُ الَّذِي تَكَوَّنَتْ مُؤَسَّسَاتُهُ وَجَمْعِيَّاتُهُ الْحَضَرِيَّةُ"، أو "مؤسَّسات المجتمع المستقلَّة عن سلطة الدَّولة التي تقوم العلاقات بينها على أساس رابطة اختياريّة طوعيّة، مثل النِّقابات والأحزاب والجمعيّات الأهليّة ومنظَّمات حقوق الإنسان" (أنظر: مفردة مدني: : http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/). هناك جدل مستمر في التمييز بين مفهوم التمدن والتحضر؛

فالبعض يرى في التمدّن إشارة الى أدوات الحضارة الناتجة عن التقدّم العلمي والتطوّر الاقتصادي، آخرين يرون في التحضّر، ذهنية ومنهج في التفكير. بل ذهب البعض منهم الى الإيعاز بأنّ عدم التمييّز الدقيق بين المفهومين، كان سبباً في الخلط المفاهيمي لدى كثير من النخب العربية مما جعله عاملاً مهماً في نشوء وتكريس التخلّف الذي تعاني منه المجتمعات العربية والإسلامية. " فبينما أصبح نمط حياتنا أكثر تمدناً وأكثر راحة باستخدام أدوات المدنية، بقي نمط تفكيرنا وقناعاتنا، وفي مظاهر كثيرة حتى تصرفاتنا، كما كان عليه تماماً منذ سبعين أو ثمانين سنة على أقل تقدير، وبقيّت صراعاتنا الفكرية تماماً كما هي منذ أكثر من ألف سنة على الأقل، وبقيت مواضيعها كما هي تماماً" (رمضان (2011م).

أما في **الاصطلاح** فإنّ مفهوم المجتمع المدني وردت له في الأدبيات السياسية مجموعة واسعة من التعّريفات– لن نستطيع أن نذكرها بالتفصيل في هذا المقام ـــــ يمكن الإشارة الى بعضها على سبيل المثال للاهتداء بها في اتخاذ مفهوم يمتاز بالشمول والدقة حتى يصبح مرجعاً لاستخدامنا له خلال هذه الورقة البحثية. من أشهر هذه التعّريفات شمولاً أنّه: **(المجال الذي تتلاقى فيه جماعة من المواطنين خارج إطار العائلة أو الدولة أو السوق لتدفع بمصالحها المشتركة إلى الأمام)**.

والمجتمع المدني بهذا المفهوم يؤكد على طبيعته (المنظمة) و(التعددية) من حيث الأفكار، القيّم والمصالح وبالتالي تعدد المؤسسات التي تمثل كل هذا التنوع الفكري، القيمي والمصلحي. يتضح من دلالات هذا التعّريف أن فكرة المجتمع المدني تعتمد في جوهرها على التفريق بين المجالين (الخاص) و(العام)، وتشير تحديداً إلى المنظمات الوسيطة التي يمكن أن تمثل حلقة الوصل والربط بين المجالين. وهذه المنظمات في غالبها منظمات طوعية غير حكومية تسعى عبر وسائل سلمية لتحقيق الخير العام في المجتمع الذي توجد فيه. لذا يطلق على المجتمع المدني مصطلحات تؤكد معاني التطوعية والاستقلالية باعتبارهما صفتين ملازمتين لمنظماته ومؤسساته مثل؛ (القطاع الثالث)، (القطاع الطوعي)، (القطاع غير الربحي) أو(القطاع المستقل)، وذلك تمييزاً له عن القطاعين الآخرين (القطاع العام أو الحكومي والقطاع الخاص). وتعتبر صفة (الاستقلالية) ذات دلالة لها بعدين مهمين هما؛ استقلالية مؤسسات المجتمع المدني عن الدولة والقطاع الخاص من ناحية، وأيضاً استقلاليتها عن المؤسسات الدينية من الناحية الأخرى. حيث تتضمن فكرة الاستقلالية اتساع مظلة المجتمع المدني في استهدافها لتشمل مطلق الانسان أيا كان، دون تمييّز بسبب الجنس أو العرق أو الدين أو الانتماء السياسي. على وجه الإجمال يتكون المجتمع المدني من أنواع مختلفة من المنظمات؛ تشمل الجمعيات والمؤسسات والشركات غير الهادفة للربح، وشركات المنافع العامة ومنظمات التنمية والمنظمات المجتمعية أو المنظمات الدينية، والنوادي الرياضية، وجماعات الدعوة، ومنظمات الفنون والثقافة، الجمعيات الخيرية، النقابات والجمعيات المهنية، منظمات المساعدات الإنسانية والصناديق الخيرية والأحزاب السياسية .. الخ. وعلى وجه العموم يشار إليها بمصطلح (المنظمات غير الحكومية). يبدو جلياً مما سبق ذكره أن فكرة (المجتمع المدني) ترتبط ارتباطاً وثيقاً بـــ(المواطن) الأمر الذي يمنحها عمقاً ونفوذاً كبيراً في المجتمعات الإنسانية المعاصرة، بما تمثله من قيم ومعتقدات ومصالح وما تساهم به في المحافظة عليها من جانب والسعي على تعزيزها وتطويرها من الجانب الآخر، وبالتالي يمكن تعريف المجتمع المدني وفقاً لاستخدامه في إطار

هذه الورقة بأنّه؛ "مجموع الأفراد، المنظمات والمؤسسات التطوعية، المستقلة، غير الحكومية، وغير الربحية، الخاضعة في وجودها وممارستها للقانون والتي تُعبر عن قيم، احتياجات، مصالح وإرادة المواطنين وتعمل على تحقيقها". إذا التعّريف يعتبر وجود المجتمع المدني وهويته التعّريفية مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالحكومات وتشريعاتها، فهي التي تمنحه الصفة القانونية والشرعية. ويؤكد ذلك تشديد التعّريف المذكور على تمييز المجتمع المدني ومؤسساته بعدم نسبتها أو خضوعها الى الحكومة. وبناءً على ذلك، تتبنى الورقة مفهوماً للمجتمع المدني يُحكم ويُؤطر بالدولة الوطنية وتشريعاتها ولكنّه يتمتع في ذات الوقت باستقلالية تامة عن أجهزتها الحاكمة (الحكومة). بل وأكثر من ذلك يستبعد تعريفنا الأحزاب السياسية لأنّها برغم اشتراكها في صفات كثيرة مع منظمات المجتمع المدني إلا أنّها معّنية بالعمل والممارسة السياسية المباشرة، الأمر الذي يجعلها أداة صراع وتنافس رئيسة حول السلطة والحكم. وفكرة الصراع والتنافس لا تنسجم مع فكرة المجتمع المدني ومبادئه والدور الاجتماعي الذي يقوم به أو ينبغي عليه القيام به.

تعريف السياسة:

هناك طريقتان لتعريف السياسة، إحداهما البدء بالقواميس والمعاجم اللغوية؛ وتحديدا في اللغتين العربية والانجليزية باعتبار أن المفردة (السياسة في العربية) و (Politics في الانجليزية) ربما يكون لها جذور ودلالات مختلفة وبالتالي معاني مختلفة. والثانية هي النظر في المفهوم وفقاً لما اصطلحت عليه الجماعة العلمية بقطع النظر عن خلفياتهم الثقافية أو الأيدولوجية. بالاطلاع على معنى مفردة (السياسة) في قواميس ومعاجم اللغة العربية نجد أن جذر المفردة هو (ساس) وتعني دبر وأدار وحكم؛ يقال مثلاً؛ دبر الأمر أو أدار الأمر، وساس الناس أي قادهم وحكمهم. إذا السياسة من ساس يسوس سياسة، ويراد بها في لغة العرب (القيادة والحكم والتدبير وإدارة شئون الناس) (أنظر/https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar) . أما في معاجم وقواميس اللغة الانجليزية نجد أن كلمة Politics تشير إلى الأنشطة ذات الصلة باستخدام السلطة أو الحصول عليها في الحياة العامة. وتعّرف في معاجم أخرى بالنشاطات المتعلقة بالحكومة أو الأحزاب السياسية أو إخضاع هذه النشاطات للدراسة (أنظر:

https://www.oxfordlearnersdictionaries.com/definition/american_english/politics). ويلاحظ في المعاني اللغوية لمفردة السياسة (عربياً وانجليزياً) أنّها تشير الى السلوك والأنشطة ذات الصلة بمسائل القيادة والحكم والسلطة في الحياة العامة أو في المجتمعات البشرية.

وبالنظر الى التعّريف الاصطلاحي لمفهوم (السياسة) والذي غالباً ما تتفق الجماعة العلمية على جوهره مع تقبلها وجود خصوصية لبعض الأفراد والجماعات الثقافية أو الأيدولوجية بما لا يخل بمضمون المفهوم. فالسياسة مفهوم في ذاته لا يتضمن حكماً قيمياً أو أخلاقياً ولكنّه في ذات الوقت يوحي للمتأمل أنّه يدل على طريقة أو أسلوب في المعالجة يتسم بالهدوء واللباقة والسلمية والحكمة. ويلاحظ عموماً أن التعّريف الاصطلاحي للسياسة مأخوذ من معناه اللغوي سواء في العربية أو الانجليزية، ويتضح ذلك بوضوح أكثر

حين الإشارة الى بعض التعّريفات التي وردت في مصادر علمية مختلفة منها على سبيل المثال: (أنظر: https://political-encyclopedia.org/dictionary/):

- عرفها معجم Le Petit Larousse أو "لاروس الصغير" بأنّها: "إدارة الدولة وتحديد أشكال نشاطها و ... مجموعة الشؤون التي تهم الدولة."
- وعرفت في كتاب (Dalloz Lexique de politique) أو "مسرح دالوز للسياسة" بمعناها المطلق "فن حكم المدينة بغية الوصول الى ما يعتبر الغاية العليا للمجتمع."

والبعض يرى في السياسة أنّها أسلوب ممارسة السلطة، وآخرين يرون بأنّها مظاهر ومكونات القوة وأثرها على العلاقات بين الأفراد والمجموعات وهكذا. والذي يميز بين مفهوم السلطة ومفهوم القوة هو الأساس الشرعي (الشرعية) الذي تصدر عنه، فبينما تخضع السلطة لمنطق القانون، تخضع القوة لمنطقها وتعمل على إخضاع الآخرين لها. وكل ذلك يؤكد على أن السياسة تغطي في نشاطها وتؤثر على كافة جوانب الحياة الواقعية ولكنّها في جوهرها تتعلق بالحصول على السلطة وممارستها إما في اطار الدولة ومؤسساتها الرسمية أو خارج اطار الدولة ومؤسساتها وقوانينها.

ولما كانت الورقة تبحث في طبيعة العلاقة بين السياسة والمجتمع المدني فإنّنا نحاول من جملة ما ورد من تعريفات لمفهوم السياسة أن نتبنى تعريفاً يتصف بالشمول والدقة في ذات الوقت ليمثل مرجعية حاكمة لاستخدامنا له في اطار الورقة.

(السياسة هي عبارة عن ظاهرة أو نشاط يتعلق بالحصول على السلطة أو ممارستها أو التأثير المباشر عليها أو على من يمارسها).

بالتالي فإنّ كل الأنشطة التي تتعلق بالسعي للوصول للسلطة السياسية سلماً أو عنفاً أو معارضتها والعمل على محاربتها أو تغييرها سلماً أو عنفا تعتبر نشاطاً سياسياً محضاً. في المقابل، فإنّ الأنشطة التي تركز على مجال التوعية والمناصرة والمراقبة وغيرها من الأنشطة التي يقوم بها المجتمع المدني لا تدخل في إطار الفعل والممارسة السياسية طالما كان ملتزماً بمعايير ومبادئ وقيم المجتمع المدني المتعارف والمتفق عليها.

ثانياً: المجتمع المدني، السياسة والدولة

❖ نشأة وتطور المجتمع المدني:

لابد من تتبع بدايات ظهور مصطلح المجتمع المدني مكاناً وزماناً، ومن ثم اخضاعه للاختبار في علاقته مع الدولة والسياسة تاريخياً، نجد أن معظم الأدبيات السياسية تشير إلى العهد الإغريقي (الأرسطي) بداية لظهوره، حيث كان يتجاوز في دلالاته الفضاء الأسري والعائلي، مرتبطاً أكثر بفكرة (التعايش السلمي) أي بالمجتمع والسياسة بوجه عام. وتضمن آنذاك مفهوم المجتمع المدني جملة قيم أهمها؛ الحرية، الاستقلالية والمساواة أمام القانون. وقد نتجت عن هذه القيم سيادة روح التسامح الديني والعرقي والثقافي بين الناس، مما أسهم في تضييق فجوة عدم المساواة الاجتماعية داخل المجتمع. في القرن السابع عشر والثامن عشر، حظي

المفهوم باهتمام أكبر حيث اعاد استخدامه وتوظيفه مجموعة من المفكرين الأوروبيين الذين أسهموا في حركة التنوير والنهضة في أوروبا من أمثال؛ جون لوك، مونتسكيو، إمانويل كانت وآخرين. تمثّلت مساهماتهم في التركيز على تمكّين الفرد والسعي لحماية حقوقه في وجه الدولة، إذ نظروا للسلطة المطلقة التي تملكها الدولة مقابل ضعف الأفراد أمامها. فنادوا بفكرة الادارة الذاتية للمجتمع من خلال الأفراد والمجموعات، وعمدوا الى إضعاف دور الدولة من خلال إخضاع الحاكم وسلطته الى الإرادة العامة للأفراد KOCKA (2004) . لقد كانت الرؤية الأوروبية لمفهوم المجتمع المدني تضعه في تقابل ضدي مع الدولة، وهي فكرة اتسمت بالمثالية الزائدة إن لم تكن خيالية ولا يسندها الواقع في ذلك الوقت ولا الآن أيضاً. ثم متأخراً، تخففت الرؤية في السياق الأوروبي لمفهوم المجتمع المدني في علاقته بالدولة من الضدية الى التمايز الايجابي. إذ أخذ المفهوم مضموناً ديمقراطياً صرفاً وأصبح في الأدبيات السياسية المعاصرة معبراً عن الإرادة الشعبية في مواجهة الأنظمة السياسية التسلطية والدكتاتورية. ونجد ذلك واضحاً في مجتمعات شرق أوروبا التي ظلت تعاني من الأنظمة الشمولية ـــــ دكتاتورية الحزب الواحد ـــــ مما دفعها لتبني دعوات المطالبة الجهيرة بالحرية والتعددية السياسية. بل إن كل الأدبيات السياسية المعاصرة تؤكد على الاستخدام الشائع للمصطلح في كافة السياقات الاجتماعية ـــــ السياسية، ومن قبل علماء السياسة والاجتماع، وكل التيارات والأحزاب السياسية اليسارية، الليبرالية والاشتراكية. حيث اتخذ مفهوم المجتمع المدني وعبر المراحل التاريخية المختلفة والسياقات المتعددة شكلاً يشجع على الانخراط المدني والمشاركة الشعبية الفاعلة لتحقيق الأهداف المشتركة، ومضموناً مثّل الأساس الأخلاقي للسياسة والمجتمع. الأمر الذي يجعل من تتبعنا لمسار نشوء وتطور المفهوم، نجزم بأن المجتمع المدني آلية اجتماعية فعالة لضمان المحافظة على وحدة وتماسك المجتمعات من ناحية، والعمل على تطويرها وترقيتها من الناحية الأخرى.

❖ المجتمع المدني والسياسة:

وللتعّرف على المزيد من خصائص ومميزات مفهوم المجتمع المدني التي يمكن أن تساعد على التمييز بينه وبين السياسة، نشير إلى التعّريف الذي ورد من قبل جورغان كوكا Jurgan Kocka وفيه ذكر ثلاثة ملامح جوهرية للمفهوم وهي؛

1. أنّه فعل اجتماعي.
2. أنّه فضاء له ارتباط بفضاء الدولة والفضاء الخاص ولكنّه مستقل عن فضاء السوق.
3. أنّه مشروع له ملامح توباوية.

يؤكد جورغان كوكا في هذا الوصف على طوباوية وخيالية المفهوم من ناحية ولكنّه في ذات الوقت يؤكد على البعد الاجتماعي للمفهوم وعلى علاقته النسبية أو الجزئية مع الدولة والأسرة بشكل ما مع استبعاد أي صلة له مع السوق أو القطاع الخاص. وزاد جورغان في تعّريفه أن ذكر 5 خصائص لمفهوم المجتمع المدني باعتباره فعلاً اجتماعياً نوعياً وهي كما يلي:

1. أن توجهاته العامة مع فكرة التسوية، وضد النزاع.
2. أنّه مع استقلالية الفرد والادارة الذاتية للمجتمع.
3. أنّه يعترف بالتعددية، الاختلاف والتوتر.
4. أنّه مع السلام وضد العنف.
5. وأنّه يعمل من أجل الخير المشترك بناء على خبرة ومصالح كل فرد.

التعّريف أعلاه، في توجهاته الكلية، يعلي من الدور الاجتماعي للمجتمع المدني ويعمل على تعزيز فكرة (التعايش السلمي) التي بدأ بها المفهوم في نشأته الأولى (العهد الإغريقي ـــــ الارسطي). ثم أكد على التطّور الذي صاحب مسار المفهوم تاريخياً وسياقياً؛ استقلالية وحرية الفرد، التعددية، والدعوة إلى تبني الادارة الذاتية للمجتمع. وربما الجدير بالتأمل هنا، أن هذه التوجهات والقيم والأفعال ذات صلة بالمجتمع والسياسة والادارة وتجسيد فعلي لها، بل من العسير تصور الفصل المطلق بينها والمجتمع المدني. ولكن يظهر بوضوح أن طبيعة العلاقة تركز على قيمة الفرد وحريته واستقلاليته في وجه الدولة، وعلى أهمية الجماعة والمجتمع وضرورة تنظيمهم وضمان أمنهم ومصالحهم وتعايشهم سلمياً. من التعّريف يلاحظ أنّه يميّز تماماً بين فكرة المجتمع المدني ومضمونها وفكرة الدولة ومضمونها، وباستصحاب نشأة المجتمع المدني وتطوّره في السياق الأوروبي يبدو واضحاً هذا التمييز ـــــــ فقد استخدم المفهوم لتعبئة الجماهير ضد تسلّط الدولة ودكتاتوريتها. فالمفهوم (المجتمع المدني) اجتماعياً صرفاً، بحيث أنّه لا يركز ـــــ كما يعرف النشاط السياسي ـــــ على الحصول على السلطة أو ممارستها أو التأثير فيها. بل أكدت الأدبيات السياسية القديمة والمعاصرة على أن جوهر مضمون المجتمع المدني مثّل نقلة وأساساً معرفياً وأخلاقياً للسياسة والمجتمع، وفرصة تاريخية لضمان المحافظة على وحدة وتماسك المجتمعات. إذا المجتمع المدني مخزوناً ورصيداً معرفياً وأخلاقياً أكثر منه أداة أو رافعة سياسية، ويرتبط دوره وعلاقاته بالدولة/ السياسة بطبيعة السياق الاجتماعي ـــــ السياسي الذي يوجد فيه، فهو بتكوينه وطبيعته مصمم للدفاع عن حقوق وحريات الأفراد وعن ضمان وحدة المجتمعات وتماسكها. الأمر الذي يجعل منه كياناً اجتماعياً أكثر منه سياسياً، ويفرض ذلك عليه أن يتخذ موقفاً يحفظ له دوره الاجتماعي ويعلي من قيمته الأخلاقية أمام الدولة والمجتمع معاً.

❖ **المجتمع المدني والدولة:**

إن علاقة المجتمع المدني مع الدولة يجب أن ينظر لها في اطار موضوعي وعملي بحيث يتجاوز النظر الوظيفة والدور إلى الفلسفة التي كانت وراء نشأة كل منهما. فالمجتمع المدني لا يمكن أن يكون بديلاً للدولة، بل لا ينبغي أن يكون بديلاً لأي فاعل ـــــ حزباً سياسياً أو تنظيماً نقابياً مثلاً ـــــ في المجتمع السياسي. إذ لكل كيان اجتماعي ينشأ فلسفة ووظيفة معينة يقوم بها، تميّزه عن الكيانات الاجتماعية الأخرى ويتكامل معها في خدمة الفرد بشكل خاص والمجتمع ككل. وهناك من له رؤية تخالف التوجهات الليبرالية التي تضع المجتمع المدني في مواجهة الدولة، وهو غرامشي Gramsci حيث يرى المجتمع المدني والمجتمع السياسي (الحكومة) جزءً من الدولة. ويرى أن للدولة قوة إكراهية متمثلة في الجزء السياسي منها (الحكومة) وقوة ناعمة أو إقناعيه متمثلة في المجتمع المدني. وبالنسبة له فإن المجتمع المدني يشمل كل القوة الاجتماعية

الأخرى؛ الصحافة والاعلام، الكنائس والمؤسسات الدينية، المدارس، النقابات، الاحزاب السياسية، أصحاب العمل، والجمعيات الثقافية .. الخ .PAULY, RYNCK & VERSCHUERE (2010). ولعل تعقيدات وتنّوع المجتمع المدني لا تساعده على اتخاذ مواقف موحدة ومتماسكة في وجه الدولة يمكن أن ينتج عنها تأثيراً كبيراً على سلطتها ونفوذها إلا إن كانت هذه المواقف فعلاً تحقق الخير والمصلحة العامة لكل المواطنين أو على الأقل للأكثرية منهم. وفي هذه الحالة نتوقع أن يُحظى الموقف بإجماع الكتل الاجتماعية والسياسية القائمة في الدولة ولا يمثل تهديداً للأقليات منهم. موقف المجتمع المدني في هذه الحالة لا يمثل موقفاً سياسياً وإنما هو منسجم تماماً مع دوره ووظيفته الاجتماعية التي صمم للقيام بها. وبالتالي أي محاولة للمجتمع المدني أن يقوم بدور سياسي لصالح جماعة أو كتلة سياسية معينة ستعرضه حتماً لخسارة جماعة أو كتلة سياسية أخرى وستتفاقم الخسارة نتيجة التنوع والتعقيدات التي تميّزه عن غيره من الكيانات الاجتماعية الأخرى. عليه فإن الأدوار الاجتماعية والسياسية السالبة أو المعارضة للدولة والحكومات تكون خصماً عليه في الغالب وتهديداً للاستقرار الاجتماعي والسياسي فيها. بل يتوقع من المجتمع المدني أن يلعب دوراً ايجابياً في تحسين علاقة المواطن بالدولة وأجهزتها والمساهمة في تطوير تفاعله واستجابته لمؤسساتها Spurk (2010).

ثالثاً: المجتمع المدني والسياسة في السودان: بين الاستقطاب والاستقلال

إن نشأة المجتمع المدني في أي سياق اجتماعي ـــــ سياسي يرتبط تاريخياً بوجود الدولة باعتبارها الجهة التي يستمد منها صفته القانونية والشرعية. ورغم ما يظهر من اختلاف بين المهتمين بقضية المجتمع المدني في السودان حول مفهومه، نشأته، أدواره وتطّوره إلا أن هذه قضية يتم حسمها بمزيد من الدراسة والتفاعل الحر بين أصحاب الآراء المختلفين ويصعب فيها اتخاذ موقف قاطع من طرف واحد مهما توفر له من المعطيات والموثوقية. ترجع نشأة المجتمع المدني الحديث (المنظم) في السودان وفقا لبعض المصادر الى ما قبل الاستقلال أو بصورة أكثر دقة في عهد الحكم الثنائي البريطاني ـــــ المصري في العام 1899م. وقد بدأ المجتمع المدني ظهوره في ذلك الوقت في شكل تنظيمات متعددة تنشط في مقاومة الاستعمار، تتبنى أنشطة تغطي مجالات التعليم، الثقافة، النقابات والمجموعات الدينية. وقد مثلت جمعية اللواء الأبيض أولى تنظيمات المجتمع المدني السوداني التي تأسست في العام 1924م ونشطت في مقاومة المستعمر الانجليزي. وتميزت الجمعية بتنوع عضويتها وتمثيلها لكافة شرائح المجتمع الحضري بشقيهم المدني والعسكري، وبدورها السياسي الوطني في مقاومة الاستعمار Assal (2016).

ثم تطورت أشكال المقاومة الوطنية بتأسيس مؤتمر الخريجين في العام 1938م والذي ضم في عضويته خريجي كلية غردون (جامعة الخرطوم حاليا) والكليات الأجنبية الأخرى آنذاك. ومثل مؤتمر الخريجين تطورا للفعل السياسي المقاوم ضد الاستعمار حيث نجح في تنظيم أنشطة اجتماعية وثقافية أسهمت في رفع الوعي السياسي وإعادة تنظيم المقاومة الوطنية وقيادتها حتى تحقق الاستقلال في 1956م (أنظر: https://ar.wikipedia.org/wiki/). وازداد المجتمع المدني في السودان حيوية بقيام الأحزاب السياسية، حزب الأشقاء الاتحادي التوجه 1944م وحزب الأمة الاستقلالي التوجه 1945م. ثم لحقت بقاطرة المجتمع المدني السوداني التنظيمات النقابية والتي ظهرت في عطبرة من داخل هيئة السكة حديد 1947م، حيث سميت بهيئة شؤون العمال ونفّذوا أول إضراب لهم في وجه المستعمر الإنجليزي وجد تجاوباً من كافة السودانيين. ميّز هذه التنظيمات قيامها على أسس غير طائفية بجانب تجاوزها في العضوية والتكوين كل حواجز العرق،

الدين والجغرافيا (عبد الكريم (2022م). أسهمت هذه الكيانات المدنية في تصاعد الصوت الوطني المقاوم للاستعمار، فانتظمت المرأة في كيان أطلقت عليه "الاتحاد النسائي السوداني" في العام 1952م وطالبوا بتعليم المرأة وبالأجر المساوي مع الرجال. اتسمت المرحلة الأولى من النشأة للمجتمع المدني السوداني بمقاومة الاستعمار الإنجليزي رغم تنوعها وشمولها للأبعاد الاجتماعية والثقافية أيضاً، واتخذت لأجل ذلك الهدف أشكالً مختلفة من التنسيق والتحالف فيما بينها. والنتيجة، نجاح تلك الأشكال من التعاون والتنسيق والتحالفات بين الكيانات المدنية الاجتماعية والسياسية في طرد المستعمر وانجاز الاستقلال للسودان في العام 1956م.

أما بعد الاستقلال، فقد تغير السياق الاجتماعي – السياسي في السودان، وبدأ تشكل واقع جديد ذو خصائص وأبعاد جديدة. تمكنت الأحزاب السياسية من الحكم بعد طرد المستعمر الانجليزي وملأت الفراغ السياسي والأمني الذي نجم عن ذلك. وبدأت دورة جديدة من الصراع السياسي من أجل السلطة والحكم استخدمت فيها الأحزاب السياسية كل أدواتها المتاحة – بغض النظر عن مدى شرعيتها– في الاستحواذ والانفراد بالسلطة. جعلت هذه الحالة المجتمع المدني هدفاً للأحزاب السياسية ومحلاً للصراع وذلك لما يتمتع به من موارد وانتشار جغرافي يمكن أن يسهم في دعم وتعزيز مواقفها السياسية والانتخابية (خلاصة حلقة نقاش بمشاركة أكاديميين وناشطين وسياسيين ونقابيين نظمها الباحث بتاريخ 28 يوليو 2022م بالخرطوم). واضعين في الاعتبار أن منظمات المجتمع المدني في السودان تعتبر كيانات متعددة، من حيث الوظائف والنوع معاً، وتعكس الانقسامات الاجتماعية والسياسية داخل مجتمعاتها. في إقليم دارفور نموذجاً يجسد هذا التعدد، حيث يتسم المجتمع المدني بدرجة عالية من التعدد والتنوع، فتجد فيه مثلاً؛ القيادات الأهلية، الشباب، النساء، المثقفين، النازحين واللاجئين. إذا التعاطي مع واقع السودان يقتضي نظراً عميقاً ومناهج متعددة لقراءة جيدة للمعطيات وفهمها وتحليلها قبل القفز الى الحكم عليه أو استيراد مسلمات من خارجه والبناء عليها Assal (2016).

إن علاقة المجتمع المدني بالسياسة في بدايات نشأته وتطوره فرضها التحدي الاستعماري الذي كانت ترزح تحته البلاد، ومثل التحالف بين المجتمع المدني والاحزاب السياسية ضرورة سياسية ووطنية لمقاومة المستعمر وطرده. أما الفترة بعد الاستقلال، يفترض الباحث أن علاقة المجتمع المدني بالأحزاب السياسية ظلت مستمرة ولم يستطع التخلص منها بل تم اخضاعه لينفذ أجنداتها ويخوض صراعاتها الى جانبها أو نيابة عنها. ولاختبار هذه الفرضية نقوم بمسح سريع لفترات الحكم الوطني منذ الاستقلال وحتى تاريخه (يوليو 2022م) والتعّرف على العلاقات بين الاحزاب السياسية والمجتمع المدني من ناحية، والأنظمة السياسية والمجتمع المدني من الناحية الأخرى. والأهم معرفة الأثر الذي تركته هذه العلاقات على المشهد الاجتماعي ـــــ السياسي العام في البلاد، وعلى المجتمع المدني خاصة. يمكن إجرائياً تصنيف مراحل الحكم الوطني منذ الاستقلال إلى ثلاثة مراحل تمتاز كل مرحلة بنوع أو طبيعة حكم معينة. وعليه تقسم الـــ 66 عاماً من الفترة الوطنية الى المراحل الثلاثة التالية:

أولاً: مراحل الحكم الديمقراطي؛ وهي تغطي الفترات من (1956م الى 1958م، 1965م إلى 1969م، 1985م إلى 1989م): لقد كتب بروفسير/ محمد إبراهيم خليل (رئيس البرلمان السابق)، عن تجربة السودان الديمقراطية، واصفاً لها بالقول: (إن مأساة التجربة الديمقراطية في السودان– ثلاث نهضات تتلوها ثلاث كبوات –قصة طويلة معقدة). وذهب للقول بأن نشأة الأحزاب السياسية تأثرت كثيراً بخروجها من رحم الطائفية بدلاً من مؤتمر الخريجين. فالأخير كان يمكن أن يسهم أكثر في تطّورها إلى تنظيمات سياسية بالمعنى المتعارف عليه حديثاً. ولكن سيطرة زعماء الطائفتين، الختمية والأنصار، على الأحزاب السياسية، الاتحادي والأمة تباعاً، أدى الى انقسام في كيان المؤتمر وقياداته لصالح هذه الأحزاب. والنتيجة النهائية كانت إضعاف لمؤتمر الخريجين وللأحزاب معاً. ووصف خليل ذلك بالآتي: (هكذا أودى مؤتمر الخريجين ذلك العملاق الذي كانت تتردد أصداء مواجهته للاستعمار في أرجاء الوطن مدنه وقراه وحلت محله أحزاب إن هي إلا أقزام بالنسبة إليه من حيث الأصالة السلوكية والإدراك السياسي. وزعماء مؤتمر الخريجين بدلاً من أن يصيروا زعماء قويين بالأصالة أصبحوا بمثابة الوكلاء السياسيين للزعامات الطائفية). خليل (1993م). تؤكد هذه الإشارة حقيقة العلاقة التي نشأت وتطورت بين المجتمع المدني والأحزاب السياسية لاحقاً. وذات الإشارة أوردها محجوب إبراهيم حسن، في ورقة له حول (التشريع والتطور الديمقراطي في السودان)، حيث ذكر أن انقسام مؤتمر الخريجين وما تلاه من صراع كان له أثر عميق على مسار الحركة الوطنية والديمقراطية واستقرار الحكم المدني: "ولعل من السلبيات المباشرة لذلك الانقسام أنه فتت الوحدة الوطنية التي بلورها مؤتمر الخريجين، فقد نشأ الحزبان الكبيران على أنقاض المؤتمر الذي وحد الحركة الوطنية كلها على مدى اثنتي عشرة سنة في جبهة يطالب كل من فيها بالحرية والاستقلال". حسن (1993م). وفي كل ذلك تلميح صريح باتهام الأحزاب السياسية باستهداف المجتمع المدني والعمل على توظيفه لصالح أجنداتها السياسية.

تعتبر فترات الحكم الديمقراطي في السودان عموماً من أكثر الفترات انفتاحاً، إذ يجد فيها المجتمع المدني حرية أكبر للحركة والعمل. وساعد توفر الحريات في التعبير والتنظيم والتجمع بجانب قيام المؤسسات الديمقراطية– أحزاب، برلمان، صحف– في تسخين المناخ السياسي العام. وبالرغم من أن الفترات الديمقراطية شهدت انجازات مقدرة إلا أنّها لم تكن مبرأة من العيوب والنقائص، بل اتسمت بالمكايدات الحزبية والاستقطاب السياسي الحاد لمنظومات المجتمع المدني المختلفة من النقابات والكيانات الثقافية والاجتماعية الأخرى. ووثقت فترات الديمقراطية للمجتمع المدني غلبة توجهاته السياسية وميله لدعم أجندة وأنشطة الأحزاب السياسية بأشكالها المختلفة الطائفية القديمة والعقائدية الحديثة. وظلت فيها الاحزاب السياسية تسعى دوما الى استقطاب منظمات المجتمع المدني القائمة أو انشاء منظمات جديدة تستغلها لخدمة أجنداتها السياسية والاجتماعية. وكان ذلك الدور أكثر بروزاً في الانتخابات حيث طالبت الأحزاب العقائدية ـــــ الشيوعيين والاسلاميين – في 1966م، وفي اطار تنافسها مع الأحزاب الطائفية، بتخصيص حصة من المقاعد البرلمانية لما أسمته بالقوى الحديثة وهي تقصد تنظيمات المجتمع المدني. أما اذا أخذنا النقابات باعتبارها إحدى أهم تنظيمات المجتمع المدني الفاعلة مثالا للعلاقة مع الحكومات الديمقراطية الوطنية. يصفها المهندس يوسف

علي عبد الكريم بأنّها بعد الاستقلال مباشرة توترت بسبب الاختلاف حول أولويات المرحلة، فبينما نادت الحركة النقابية بضرورة التركيز على عملية التعمير بمعنى الاهتمام بقضايا التنمية والحقوق للعمال وغيرها ركزت الاحزاب على رفع شعارات اكمال التحرير بكنس آثار المستعمر والسودنة للوظائف وغيرها مما مثل مفارقة بين أجندة الحركة النقابية والحركة السياسية آنذاك. لاحقاً، أدركت الأحزاب السياسية أهمية وخطورة التنظيمات النقابية وعملت على تكوين مكاتب لها داخلها بهدف السيطرة عليها من خلال كوادرها السياسية – النقابية، الأمر الذي هدد مهنية واستقلالية العمل النقابي. في 1986م تم استغلال النقابات بواسطة الأحزاب السياسية لتبني مذكرة موجهة إلى رأس الدولة ورئيس الوزراء تتحدث عن قضايا سياسية أهمها: بقاء قوانين سبتمبر، عدم إيقاف الحرب، انفراط عقد الأمن، الضائقة المعيشية وتهميش القوى الحديثة. بل دخل العاملين في مواجهات مع السلطة ومارسوا الإضراب لأكثر من 332 يوما خلال الثلاثة أعوام من 1985 – 1988م. عبد الكريم (2022م). في المقابل نجد أن الحركة الطلابية السودانية بعد الاستقلال، اتسمت طوال فترات الحكم الديمقراطي بالنشاط والحيوية السياسية والعمل في أطر تنظيمية تتفهم وتحترم الاختلاف وتستوعبه. عموماً، أسهم الطلاب من خلال اتحاداتهم الجامعية والثانوية في تحريك وتعبئة الرأي العام تجاه قضايا عامة مختلفة مرة بتوفير منابر لقادة الأحزاب والحكومات لمخاطبة الرأي العام، وأخرى بتنظيم وتسيير المواكب والمسيرات المؤيدة أو المعارضة. مثلاً في التجربة الديمقراطية الأخيرة لعبت اتحادات الطلاب دوراً مؤثراً في تحريك المشهد السياسي؛ حيث استخدمت الجبهة الاسلامية نفوذها وسط الطلاب في فترات مختلفة للضغط على الأحزاب الحاكمة في عدد من القضايا مثلاً الموقف من الحرب، التعديلات الدستورية، التعبئة للانقلاب من خلال ما عرف بثورة المصاحف. وفي المقابل يلاحظ بروز تيار جديد وسط الطلاب يطلق على نفسه (المحايدين)، يدعو إلى ترشيد العمل الطلابي النقابي بالابتعاد عن الأجندات السياسية والاهتمام بقضايا الطلاب الأساسية. والذي نجح في أول أمره بتسنم قيادة الطلاب في عدة جامعات ولكنّه لم يستطع الاستمرار بسبب التباينات والخلافات السياسية بين قياداته. جبر الله (1993م). وكذلك الأمر بالنسبة للحركة النسوية بعد الاستقلال وفي ظل الانظمة الديمقراطية، حيث تمظهر وجود المرأة إما في داخل مكاتب الاحزاب السياسية أو من خلال كيانات تعتبر واجهات سياسية لها، بينما غاب الكيان القومي الممثل للمرأة. الأمر الذي يؤكد على الدور السالب للأحزاب السياسية تجاه قضايا المرأة، إذ أن غياب الصوت الواحد للمرأة في ظل الانظمة الديمقراطية أضر بحقوق ومصالح المرأة من ناحية، وبمسيرة الحركة النسوية السودانية من الناحية الأخرى. إبراهيم (2022م).

ثانياً: مراحل الحكم الانتقالي؛ وهي تغطي الفترات من (1964م إلى 1965م، 1985م إلى 1986م، 2019م الى 2022م):

يلاحظ في اطار الصراع المحموم بين القوى السياسية، الطائفية والعقائدية، برز مفهوم القوى الحديثة في السياق الاجتماعي – السياسي الوطني. ثم ظهر تباين كبير بين القوى السياسية السودانية حول مفهوم (القوى الحديثة) وحول كيفية تمثيلها في الحكم. السؤال الذي ينبغي أن يطرح، هل مفهوم القوى الحديثة مرادف لمفهوم المجتمع المدني، جزء منه أم يتجاوزه. يؤكد د. أمين مكي بأنّ الأحزاب السياسية لم تستطع أن توفر

إجابة لهذا السؤال، رغم إقرارها بالدور الذي تلعبه هذه القوى في تفجير الثورات والانتفاضات، وما يجري من استبعاد لها من المشاركة الفعلية في الحكومات الانتقالية لصالحها. وزاد مكي بالقول: (وتنتهي فترات الانتقال بإصدار قوانين للانتخابات تتجاهل تمثيل القوى الحديثة وتقصيها عن مواقع الانتقال وتجرد الديمقراطية من سندها الاجتماعي الاساسي وتفتح الطريق واسعاً لضربها من جديد). ويرى مكي أنّه من الخطل مساواة القوى الحديثة بالقوى النقابية، ويدخل "المرأة" من ضمنها. لقد مثّلت الحركة النقابية سهماً متقدماً في إسقاط الحكم العسكري الأول، حكم الجنرال إبراهيم عبود (1958 – 1964م)، بتصديها للنضال ضده باسم "جبهة الهيئات"، وفي المرة الثانية، حكم المشير جعفر نميري (1969 – 1985م)، تحت اسم "التجمع النقابي"، وفي المرة الثالثة أيضاً تصدوا لقيادة الثورة ضد نظام عمر البشير باسم "تجمع المهنيين". لقد شارك المجتمع المدني الحديث ممثلاً في النقابات واتحادات المزارعين في التشكيل الوزاري للحكومة الانتقالية الأولى (1964 – 1965م، ولكن مشاركتهم لم تستمر وذلك بسبب تحالف القوى الحزبية التقليدية والإسلاميين آنذاك واتفاقهم على اسقاطها واستبدالها بحكومة جديدة كانت فيها الغلبة لهم. فقد كان ينظر للنقابات واتحادات المزارعين باعتبارهما واجهات سياسية للحزب الشيوعي، الأمر الذي جعلها في خط نيران الاحزاب التقليدية والإسلاميين معاً. حسن (1993م). مرة أخرى، بعد سقوط نظام النميري في 6 أبريل 1985م، تمثلت مطالب التجمع النقابي في؛ اقامة نظام حكم ديمقراطي انتقالي تكون مهمته تنظيم المشاركة السياسية بموجب دستور 1951م المعدل، وحل قضية الجنوب في اطار نظام حكم ذاتي إقليمي، وتحرير البلاد من التبعية الأجنبية في السياسة الخارجية، وتصفية مؤسسات نظام النميري. ثم شكلت الحكومة الانتقالية المدنية آنذاك بقيادة د. دفع الله الجزولي، في رئاسة الوزراء وهو أحد القيادات النقابية البارزة في ذلك الوقت. وقد التزمت الحكومة الانتقالية بالفترة الزمنية التي فرضتها على نفسها وخلال عام واحد نُظمت الانتخابات وتم تسليم السلطة لحكومة مدنية منتخبة. وشهدت بدايات الثمانينات حدوث الجفاف والمجاعة وعودة التمرد والحرب في الجنوب، ونزوح الآلاف من المواطنين نحو الشمال، الأمر الذي ساهم في نشأت أنواع جديدة من منظمات المجتمع المدني أغلبها تهتم بتقديم الخدمات وعدد أقل يركز على قضايا البيئة، الأطفال والمرأة والدعوة الاسلامية.

في أبريل 2019م، نجح تحالف عريض من النقابات الموازية (تجمع المهنيين السودانيين)، ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية، وبمشاركة جماهيرية واسعة، في الإطاحة بنظام الرئيس عمر البشير، الذي سيطر على مقاليد السلطة على مدى ثلاثة عقود. وقد تصدر المشهد الاحتجاجي تجمع المهنيين، وهو تحالف مهني تأسس في أكتوبر 2012م وبدأ رسمياً في الظهور بعد 4 سنوات من ذلك التاريخ، لاحقاً لعب دوره القيادي البارز في قيادة الثورة الشعبية. بعد نجاح ثورة ديسمبر 2018م، قامت الفترة الانتقالية الثالثة، شارك فيها تجمع المهنيين وتجمع القوى المدنية في تشكيل الحكومة الانتقالية الأولى، والتي مثلت شراكة سياسية بين المكون العسكري والمكون المدني، بقيادة د. عبد الله حمدوك الى جانب القوى السياسية التي شاركت في الثورة، وجمعهما الاثنين تحالفاً عريضاً أطلق عليه "قوى الحرية والتغيير". ولكن خلال أقل من

عامين ضربت الخلافات تجمع المهنيين، نتيجة التنافس السياسي داخله فانقسم الى تيارين، وساهم ذلك في إضعاف دوره وعزله عن التأثير السياسي الفعال على مسار الحكومة والفترة الانتقالية برمتها. لاحقا، في 25 أكتوبر 2021م، أدعى المكون العسكري اتخاذ إجراءات تصحيحية، بموجبها ألغى الشراكة السياسية والدستورية بينه والمكون المدني وأحتفظ بالسلطة كاملة، ودعا القوى المدنية والسياسية الى الحوار والتوافق الوطني فيما بينها إذا أرادت تشكيل حكومة مدنية لإدارة الفترة الانتقالية. ارتبك وتعقد المشهد العام للفترة الانتقالية، ولم تفلح تدخلات الأمم المتحدة من خلال بعثتها بالخرطوم (يونيتامس) وانضمام الاتحاد الافريقي والإيغاد لها فيما عرف بـــ(الآلية الثلاثية) في إقناع القوى السياسية والمدنية بالحوار الشامل والاتفاق على صيغة حكم مشتركة لإكمال الفترة الانتقالية وصولا للانتخابات العامة التي يجب أن تأتي بالحكومة المدنية المنتخبة.

ظل الفضاء المدني في السودان بعد ثورة ديسمبر 2018م، يتأرجح بين الانفتاح في مجالات مثل حرية التعبير والتجمع وبين الكبت بسبب الانتهاكات التي تحدث في مجالات مثل الحق في تكوين الجمعيات، والحق في الوصول الى المعلومات، والتي في غالبها ناتج عن استمرار نفاذ حالة الطوارئ (أنظر: مراقب الفضاء المدني السوداني، منصة مستقلة، في: https://sudan.civicmonitor.org/search/?query=civic+reports). يعتقد المهتمين بأنشطة المجتمع المدني، أن دوره الفاعل في الفترة الانتقالية الحالية يتحقق بمخاطبة التحديات المختلفة التي تحد منه، وهي على سبيل المثال؛ تحدي تشكيل البيئة القانونية، غياب الديمقراطية الداخلية والشفافية والمساءلة، تحدي الصورة السالبة عنه لدى المواطنين والتي تكونت بسبب الدعاية الحكومية، تحدي التمويل والعلاقة مع الجهات الخارجية الداعمة ... الخ. والأهم في هذا الجانب، الاستفادة من المرحلة الانتقالية في تغيير العلاقة مع الحكومة الانتقالية من الاستقطاب والعداء الى التعاون الايجابي. إن حساسية الفترة الانتقالية وما صاحبها من استقطاب سياسي حاد وتفشي لخطابات الكراهية السياسية والاجتماعية يفرض على المجتمع المدني دورا استثنائيا في التصدي الفعال للأزمة السياسية. تصدي يقوم على النجاح في إقناع الأطراف الأساسية باستقلاليته وحرصه على استقرار الفترة وسلاسة الانتقال. كوكو و على (2019م). عموماً، هناك إجماع من قبل النخب المدنية – الثقافية والسياسية – بأن لتنظيمات المجتمع المدني دوراً أساسياً في دعم عمليات الانتقال الديمقراطي بالبلاد. قالت د. نعمات كوكو، ناشطة سياسية وحقوقية، أن المجتمع المدني لعب دوراً كبيراً في تهيئة البيئة الملائمة لتنظيم الانتخابات الحرة والنزيهة، مما يؤكد على أهمية الأدوار التي يمكن أن يقوم بها في ظل الفترات الانتقالية. وأشار آخرون في ذات الاتجاه الداعي للتأكيد على الأدوار والمهام المناطة بالمجتمع المدني في فترات التحول الديمقراطي ومنهم الأستاذ/ محجوب محمد صالح، أحد أهم رموز الصحافة في السودان، والذي قال بوجوب: "صياغة الدستور وإقامة المجلس التشريعي في هذه المرحلة، فهما الأساس لعمل منظمات المجتمع المدني للإعداد الجيد للانتخابات". محمد (2021م). لازالت الفترة الانتقالية الثالثة مستمرة، وتحيط بها الكثير من التحديات والمهددات التي يمكن أن تجهض عملية الانتقال الديمقراطي بالبلاد. وتتمثل أهم هذه التحديات والمهددات في؛ الانقسامات السياسية والأيدولوجية الحادة بين القوى السياسية، تعدد الجيوش بدخول الحركات المسلحة الموقعة على اتفاقية سلام جوبا، ضعف المجتمع المدني

والتسيس الحاد الذي يعاني منه، الظروف الاقتصادية المتدهورة والمزرية، والتدخلات الإقليمية والدولية المهيمنة على أطراف العملية السياسية (المكون العسكري، المكون المدني، والحركات المسلحة).

ثالثاً: مراحل الحكم العسكري؛ وهي تغطي الفترات من (1958م الى 1964م، 1969م الى 1985م، 1989م الى 2019م):

المؤسسة العسكرية (الجيش) ومنذ تأسيسها بواسطة الاستعمار البريطاني كقوة دفاع السودان، قامت على أسس قومية ووطنية، ضمت – دون تمييز– في صفوفها وتحت لوائها من كافة أبناء الشعب السوداني. والدور السياسي الذي لعبته المؤسسة العسكرية بتدخلها القسري في إجهاض الحكومات الديمقراطية منذ الاستقلال، يراه البعض تم بأيدي الأحزاب السياسية وبرغبتها الجامحة في الوصول الى السلطة بأقصر وأيسر الطرق. ويؤيد ذلك، عميد (م) عبد العزيز خالد، بقوله: (إن جرائم تقويض الديمقراطية والانقلابات العسكرية أو المحاولات الفاشلة كانت من تدبير بعض المدنيين في الأحزاب السياسية في لحظات ضيق وضعف تحمل وعدم تحمل ديمقراطي بالالتفاف مع بعض أفراد من القوات المسلحة والقوات النظامية الأخرى واستغلالهم في الوصول إلى السلطة، وكان ذلك ضد التيار العام في القوات المسلحة). خالد (1993م).

عليه فإن هناك قواسم مشتركة بين الحكومات العسكرية التي سيطرت على البلاد، وهي ولائها لقوى سياسية معينة كانت وراء استيلائها على السلطة. يوّثق التاريخ السياسي في السودان بأن نظام عبود كان وراءه القوى الطائفية (أحزاب؛ الأمة والاتحاديين)، نظام النميري كان وراءه القوى اليسارية (أحزاب؛ الشيوعي، البعث، الناصري)، ونظام البشير كان وراءه الإسلاميين (حزب الجبهة القومية الاسلامية). إذا منذ البداية، الأنظمة العسكرية وحكوماتها مثلت أذرعا سلطوية للأحزاب والتيارات التي جاءت بها ودعمتها. وللمفارقة، بدلاً من انتهاز الأحزاب الحاكمة للفرصة والبدء في تنزيل برامجهم السياسية وفقاً لمرجعياتها، تستبد قياداتها بالسلطة والحكم مما يخضعها في المقابل لأصحاب السلطة الفعليين وهم العسكريين، الذين ينقلبون عليهم .. (ويوظف عقليته العسكرية السلطوية لقمع الحريات، والأحزاب، والحياة السياسية، والمدنية، ما يستدعي ثورة شعبية عارمة بعد أن ينهك الفساد والاستبداد العسكري مقدرات البلاد، ويبدد ثرواتها، ويقيد الحريات فيها، ويقضي على الحياة السياسية). أوغلو (2019م). وفي ظل هذه الأنظمة الشمولية، المجتمع المدني ليس استثناءً، إذ يتعاظم تحديه ويكبر كلما تزايدت وانتشرت أعداده وتنوعت مجالاته، أدواره وتدخلاته المجتمعية. في السبعينيات – على سبيل المثال – ونتيجة تزايد الهجرات الداخلية من الريف إلى المدن، برزت ظاهرة تكوين الجمعيات الخيرية والروابط القبلية والإقليمية في عواصم الأقاليم والعاصمة القومية الخرطوم بصفة خاصة. وحينها وقف البعض بين مؤيد ومعارض لانتشار هذه الجمعيات، فبينما رأى المؤيدين أنّها امتداداً لروح التكافل والتراحم وتدعم توجهات التنمية وتطلع أهلهم في الريف، رأى المعارضين فيها امتداداً للقبلية والجهوية. أما نظام النميري العسكري فقد رأى فيها تسيساً خفياً وأجندة غير وطنية تنفذ فأمر بحلها. بلال (2004م). بينما يرى د. عبد الرحيم بلال، في انتشار ظاهرة المنظمات الطوعية بأشكالها المختلفة صمام أمان أمام هيمنة وطغيان دولة ما بعد الاستقلال والنظم الشمولية التي حكمتها، خاصة إذا تحقق لها

الاستقلال عن الدولة والأحزاب السياسية وأجنداتهما السياسية. بلال (2004م). في المقابل فإن تنظيمات المجتمع المدني، والتي تخدم أجندة النظام سياسيا وأيديولوجيا، وكانت تدين بالانتماء والولاء للحزب السياسي الحاكم أو النظام الشمولي المعني تحظى بكافة أنواع الرعاية والتمويل والدعم السياسي. عبد العاطي (2000م).

خلال حكم نظام عمر البشير، المؤيد بدعم الإسلاميين، تصاعدت حدة الصراع السياسي والعسكري بين النظام والحركات الجنوبية المسلحة لدخول العامل الديني في المعادلة والتوظيف الذي تم له من قبل الطرفين. في العام 2002م، وقع النظام على اتفاقية سلام بينه والحركة الشعبية جناح رياك مشار، وتكونت منظمات مجتمع مدني جديدة، تهتم بقضايا السلام والحوار والمصالحة الوطنية. ثم تبع ذلك توقيع عدد من الاتفاقيات وهي؛ أبوجا، وشرق السودان ونيفاشا في الفترة من 2005 ـــــ 2006م. وكانت تلك الاتفاقيات بمثابة مرحلة جديدة للمجتمع المدني بالسودان حيث برزت أعداد من المنظمات تعمل في مجالات بناء السلام، الحكم الراشد، حقوق الانسان ودعم قضايا التحول الديمقراطي. فارتفع وتضاعف تلقائياً عدد منظمات المجتمع المدني المسجلة، خلال أربعين عاماً، من خانة العشرات إلى أكثر من 6000 منظمة في 2022م. ونتيجة هذا التطّور في مسار تنظيمات المجتمع المدني، أعداداً وتنوعاً وأدواراً، صار الخطاب السياسي الرسمي وغير الرسمي لا يخلوا من الإشارة إليهم في أي قضية اجتماعية، ثقافية أو سياسية. وأصبحت ثقافة العمل المدني تتسع دائرتها من العاصمة القومية (الخرطوم) إلى عواصم الولايات ومنها الى الأرياف والقرى، وتجاوز دور منظمات المجتمع المدني الأحزاب السياسية في رفع وعي المواطنين وتشجيعهم على فعالية المشاركة المجتمعية والسياسية، ليس فقط في مجتمعاتهم المحلية وإنما على المستوى القومي أيضا. ولكن برغم هذا التعاظم في أعداد وتنوع مجالات المجتمع المدني، واجه الأخير نقدا كثيفا من اتجاهات مختلفة بعضها داخله والآخر من خارجه. عمر (2022م). في المجال النقابي، أشار المهندس يوسف علي عبد الكريم الى أن كل العلاقات مع الأنظمة المختلفة ـــــ الديمقراطية والعسكرية ـــــ كانت سالبة لأنّها اما كانت تدجين بالإكراه أو الترغيب أو كانت استقطاباً حزبياً، وفي كل الحالات كانت النقابات والمنتمين إليها أكثر تضرراً. والنتيجة في تقديره كانت تضييعاً لحقوق العمال وتهديداً لمصالح الوطن العليا. عبد الكريم (2022م). وفي ذات الاتجاه، أقرت د. أحلام محمد إبراهيم، أن الأنظمة العسكرية والشمولية كانت تعطي اهتماماً أكبر للعمل وسط قطاعات الطلاب والمرأة والشباب لما يتمتعون به من عضوية ضخمة وانتشار جغرافي كبير، وذلك بإنشاء تنظيمات جماهيرية تستهدفهم وتعمل على استقطاب ولائهم وتمكينهم سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، تعزيزاً لسلطتها ودعماً لاستقرار أنظمتها. إبراهيم (2022م). إذا تشير التجربة السودانية في أن العلاقة بين المجتمع المدني والسياسة يمكن قراءتها من خلال تصنيفها الى مرحلتين؛ مرحلة ما قبل الاستقلال (المرحلة الاستعمارية)، والمرحلة ما بعد الاستقلال (المرحلة الاستقلالية). ويلاحظ أن المرحلة الاستعمارية، فيها نشأ المجتمع المدني وأشتد عوده، وتصدى للدور الوطني في مقاومة الاستعمار البريطاني حتى قبل أن تنشأ الأحزاب السياسية الوطنية. مثلت السياسة الدافع الأول لقيام تنظيمات المجتمع المدني الحديث، والمحرك الأساس للمشاعر الوطنية وسط النخب المتعلمة وبين الجماهير المتطلعة للحرية والاستقلال الوطني. ثم انتبهت القيادات

الطائفية، أسرة المهدي وتابعيها من الأنصار وأسرة الميرغني وتابعيها من الختمية، وبادرت بتأسيس أحزابها واستخدمت نفوذها الطائفي والمالي والسياسي في جذب النخب المتعلمة إلى صفها. ونجحت الطائفية في إغراء واستمالة النخب وشق كيانهم المدني وإضعافه (مؤتمر الخريجين). ثم أصبحت لها الريادة والقيادة السياسية، وفرضت أجندتها السياسية على الجماهير وتبعها في ذلك المجتمع المدني الى أن تحقق الاستقلال. ورغم السبق الذي كان للمجتمع المدني في الوجود والمبادرة السياسية الوطنية إلا أنّه انتهي به الأمر أن أصبح تابعاً للأحزاب السياسية وأجنداتها. أما في المرحلة الاستقلالية، وهي المرحلة التي تلت تحقيق الاستقلال وبدء الحكم الوطني للبلاد. فقد حافظت فيها الأحزاب السياسية على نهجها في استقطاب المجتمع المدني وفرض نوع من التبعية المطلقة على كثير من تنظيماته الفعالة طوال فترات الحكم الوطني، سواء الديمقراطية أو غير الديمقراطية. وقد ظل المجتمع المدني فاقدا لاستقلاليته أمام الأحزاب السياسية والأنظمة العسكرية الشمولية أيضاً. الأمر الذي أفقده فعليا ثقة القوى السياسية، الحركات المسلحة، الحكومات، والمواطن العادي في كثير من الأحيان. النتيجة النهائية، إضعاف مستمر للدور الأخلاقي للمجتمع المدني وتهديد متصاعد لتماسك ووحدة المجتمع والدولة حاضرا ومستقبلا ـــــ لمزيد من الايضاح أدناه أنظر: شكل يوضح أدوار المجتمع المدني منذ ما قبل الاستقلال وحتى الآن.

شكل يوضح أدوار المجتمع المدني السوداني منذ ما قبل الاستقلال وحتى الآن 2022م

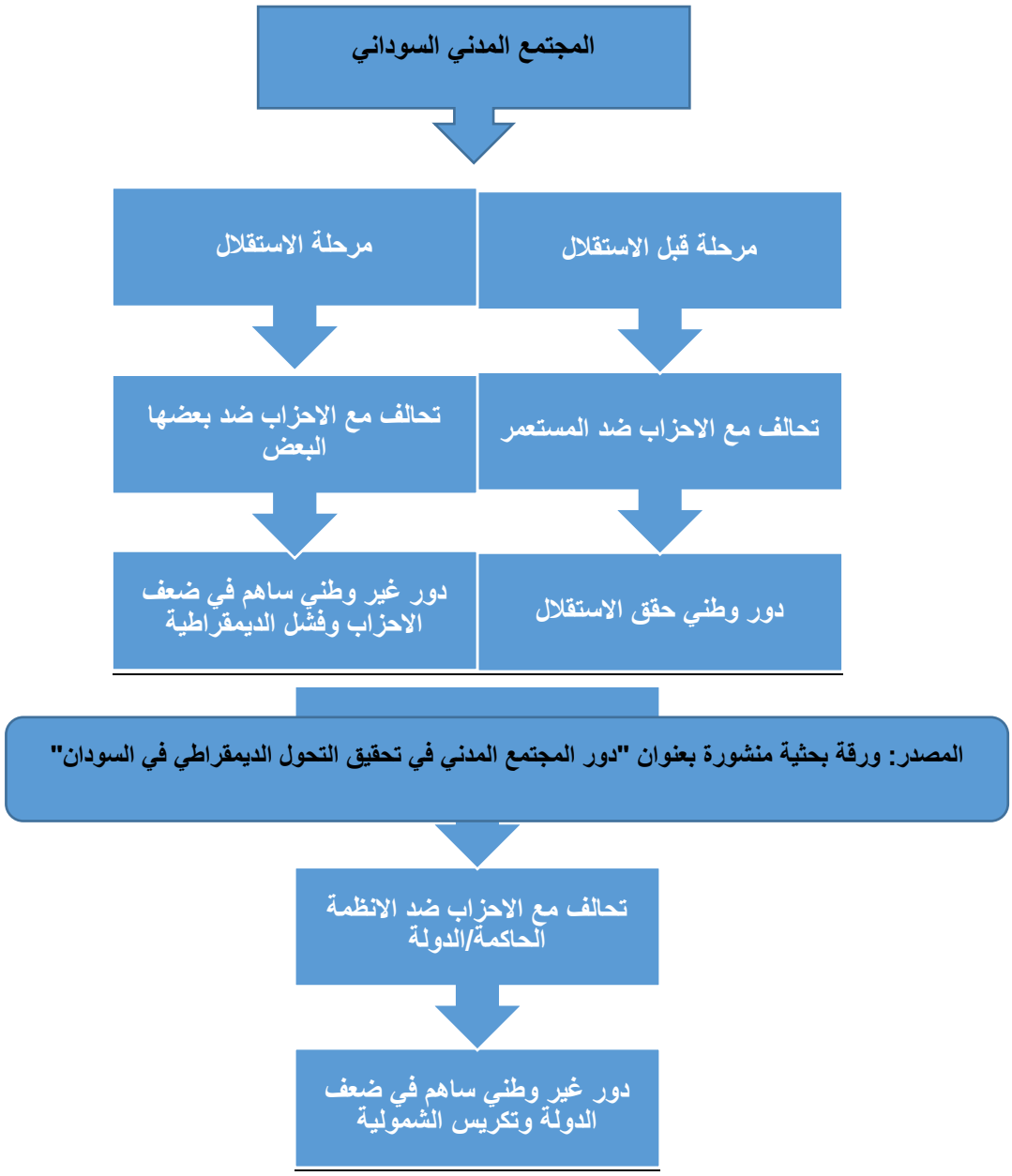

رابعاً: المجتمع المدني والسياسة في السودان: رؤية جديدة

السياسة في نظر الباحث هي كل ما له صلة بظاهرة أو نشاط يتعلق بالسلطة، الحصول عليها، ممارستها، أو التأثير المباشر عليها أو على من يمارسها. والمجتمع المدني في السودان، يدلل تاريخه على الارتباط الوثيق بالسلطة، صراعاً معها أو مشاركة فيها أو العمل على التأثير المباشر عليها أو على من يمارسها. بالرغم من أن كل القوانين واللوائح المنظمة التي تحكم عمل المجتمع المدني في السودان حرصت على

التشديد في منع ممارسة العمل السياسي للمنظمات الوطنية ومعاقبتها بالإغلاق أو الإلغاء والمصادرة لأصولها ومواردها في حالة المخالفة. فالدولة بجانب تنظيم التسجيل للمنظمات تقوم بالإشراف العام على أنشطتها وأدائها وضمان التزامها بكافة القوانين الوطنية وأيضاً الاتفاقيات الدولية المرتبطة بمحاربة الإرهاب وغسيل الأموال وغيرها من الجرائم العابرة للحدود. يقول صلاح عمر أن الدولة يدفعها مبدأ الشك لممارسة أنواع مختلفة من الإجراءات أحيانا قد يتجاوز فيها الموظف القانون للتضييق أو التعطيل لنشاط منظمة ما وفي الغالب بدوافع سياسية. عمر (2022م). عطا البطحاني، أكاديمي وباحث، أشار الى ثلاثة مراحل مر بها المجتمع المدني السوداني، تدلل كلها على الصلة بينه والسياسة؛ (1) مرحلة الصراع المعادي للاستعمار، ونموذج له مشاركة العمال (2) مرحلة الاستقلال، وفيه تناقص التوتر بينه والدولة (3) مرحلة تفسخ المجتمع المدني المحلي، وفيه تحول الى مجتمع سياسي فأحكمت الدولة وضع القيود عليه وعلى الأحزاب السياسية معا. إبراهيم (2015م). أما رأفائيل ك. بادال فقد عرّف المجتمع المدني في السودان – وأفريقيا على وجه العموم – بأنّه: "يتحدد في المقام الأول بعلاقة المجتمع بدولة ما بعد الاستعمار– أو الممسكين بالسلطة وبطانتهم بالأحرى – والذين يتطلعون الى الجمع ما بين الهيمنة السياسية والاقتصادية. وبهذه الصورة لا مناص من تعّريف المجتمع المدني في رد فعله على أو ضد الدولة". وبذلك فهو يميّز بين المجتمع المدني والدولة من خلال تعّريف الأخيرة بأنّها تجمع بين السيطرة السياسية والاقتصادية. اذا المجتمع المدني ليس هو السلطة ولا القطاع الخاص، بل هو كيان مستقل عنهما، أو بالأحرى كيان منفصل عن الدولة ومعارضا لها. إذ من وجهة نظره فإن كل ما ليس للدولة يصبح مجتمعاً مدنياً. علماً بأنّه يستند ويستبطن في مفهومه للدولة توجها أيدولوجيا ماركسيا يقول بأن الدولة أداة للطبقة البرجوازية تستغلها في الهيمنة السياسية والاقتصادية معا. بادال (1993م). بدون تعميم مخل، نجد معظم الأدبيات السياسية التي تناولت المجتمع المدني في السودان تؤيد الصلة والدور السياسي له. وهذا تقرير عن حالة الفضاء المدني في السودان، أشار تحديدا للعلاقة بين الحركة النقابية والأحزاب السياسية، يدلل على التسيس الذي كان يتم لها لصالح الأحزاب العقائدية عموماً والحزب الشيوعي خاصة: (ولقد لعبت علاقة القوى السياسية بالحركة العمالية ـــــ اليسار خاصة ـــــ دوراً في بلورة الوعي الطبقي وإكساب النضال العمالي بعداً سياسياً في معظم البلدان العربية. وكان لها أيضاً آثار سلبية انعكست في تعميق أزمة استقلال الفعل العمالي من جهة، وفي إقحام الخلافات السياسية بين الفصائل المختلفة داخل صفوف العمال وعلى قائمة أعمالهم، مما أوهن التضامن الطبيعي بينهم وحملهم بصراعات دخيلة). كوكو و على (2019م). إن التسيس الذي صاحب نشأت وتطور المجتمع المدني في السودان لم يستثنى مجالاً من مجالات الأنشطة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والعلمية. بل نجد البعض منهم، ونتيجة الاعتياد على الممارسة السياسية للمجتمع المدني لم يكن يستنكر ذلك، ولكنّهم لاحقاً اعترفوا بالخطأ الذي مثله هذا الانغماس في العمل السياسي والآثار السالبة التي يعاني بسببها السودان عامة والمجتمع المدني على وجه الخصوص (تم تنظيم عدد 2 حلقة نقاش بمشاركة عدد 10 أشخاص يمثلون جهات مختلفة بتاريخ 28 يوليو 2022م، بالخرطوم).

بناءً على ذلك، فإنّ المجتمع المدني السوداني ظل عملياً يتنفس السياسة ويمارسها هدفاً وغاية له، مما أثر على دوره الأخلاقي في أن يكون ضامناً لوحدة وتماسك المجتمع والدولة. ويؤكد هذا المعنى د. معاوية شداد، إذ يرى أن المجتمع المدني يهتم بقضايا الانسان ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بحياته وكرامته ومعيشته ولا يمارس السياسة أو يشتغل بها. ويقول بأن السياسات هي مدار اهتمامه وانشغاله. فقضايا مثل؛ الصحة والتعليم والبيئة والديمقراطية وحقوق الانسان والحكم الراشد .. الخ كلها تمثل جوهر انشغالات المجتمع المدني في اطار بحثه الدائم عن توفير البيئة الآمنة والأفضل من أجل أن يعيش الانسان حياة كريمة. وفي اطار سؤاله عن الحجة التي يمكن بها تبرير مشاركتهم –تجمع القوى المدنية – في التحالف السياسي لقوى الحرية والتغيير ودخولهم في الحكومة الانتقالية الأولى التي كونها د. عبد الله حمدوك، برر ذلك بأن مشاركتهم جاءت استثناءً لأن المرحلة بعد سقوط نظام البشير كانت تتطلب إعادة تأسيس للمجتمع والدولة. شداد (2022م). لذا نجد البعض من المهتمين بالمجتمع المدني وقضاياه، يعتقدون بضرورة إجراء نوع من النقد والمراجعة المعمقة لمفهوم المجتمع المدني في إطار سياقنا السوداني، د. حيدر إبراهيم يمثل هذا الرأي، حيث يذهب برأيه بعيداً في وصف الحالة التي وصلها بأنّها أسوأ من حالة الاستقطاب السياسي. في نظره أن الأجندة الشللية والقبلية والمصالح المالية الضيقة هي التي تحكمه، والأجندة السياسية – من وجهة نظره – على الأقل أكبر وأوسع. وذات الرأي يتكرر عند عدد من الأكاديميين والمهتمين بقضايا المجتمع المدني والديمقراطية، فبعضهم يشكك في حقيقة انحياز المجتمع المدني للديمقراطية أو على الأقل قدرته على لعب دور في إقامتها. د. عبد الرحمن أبو خريس – أكاديمي وأحد مؤسسي الجمعية السودانية للعلوم السياسية – يرى أن المجتمع المدني في السودان غير مستقل ولا يعبر عن تطلعات المجتمع، بل هو مرهون الإرادة والإدارة للأنظمة السياسية المتعاقبة. وبناء على ذلك، أبو خريس لا يتوقع دوراً فاعلاً للمجتمع المدني في تحقيق التحّول الديمقراطي في السودان. وفي ذات الاتجاه، يرى د. حيدر إبراهيم أن المجتمع المدني بهذه الحالة من فقدان الاستقلالية والتماهي مع الأجندات القبلية والجهوية والحزبية الضيقة يعتبر خصماً على عملية التحول الديمقراطي في السودان. بل أكثر من ذلك هو يعتبره بهذا الشكل يمثل حليفا خفيا للاستبداد والتخلف. وتظل فرصه في المشاركة الفاعلة في عملية التحول نحو الديمقراطية قائمة إذا استطاع استدراك وضعه الحالي بكل سلبياته وعمل على تجاوزها. إبراهيم (2021م). قول بروفسير حسن الساعوري، أن ظاهرة الصراع المركب بين الطائفية والعقائدية والجهوية والعرقية هي أس غياب الاستقرار السياسي، والأحزاب السياسية هي المسؤول الأول عن ذلك. ولعل التأكيد على مسؤولية الأحزاب السياسية في تفشي ظواهر الصراع والنزاع بين مكونات المجتمع السوداني، بجانب التأكيد على حالة التسيس الذي يخضع لها المجتمع المدني، يشير من طرف خفي الى دور للأخير في حالة عدم الاستقرار السياسي الذي يعاني منه السودان منذ الاستقلال وحتى اليوم. الساعوري (2014م). وأمتد داء النزاعات والصراعات السياسية التي تغذيها الأحزاب والأنظمة السياسية الى الكيانات النقابية، فتأثرت العلاقات داخل الجسم النقابي وبين العمال فيما بينهم من ناحية، واضطرت بعضها الى الاختيار إما بالتأييد والتبعية أو بالرفض والمعارضة للحزب المعني أو للنظام السياسي الحاكم. النتيجة النهائية، حتماً فيها إخلال بفلسفة العمل النقابي وأهدافه، وتضييع للمصالح والمكتسبات التي حققها أو يتطلع

إلى تحقيقها العمال. والأكثر خطورة في مثل هذه الحالات، أن يتم توظيف الكيانات النقابية أو المدنية عموماً في خدمة أجندات قبلية، طائفية، عرقية أو دينية. إن الكيان النقابي، حلقة وصل بين العمال والحكومات، وفي حالة سلامة هذه العلاقة والتي تستند في جوهرها على ضمان الاستقلالية التامة للكيان النقابي عن الحكومة، فإن مصالح الطرفين تتحقق من خلال اعتماد مبدأ المفاوضة الجماعية، وفي ذلك تحقيق لمصالح المجتمع والدولة معاً. أما في حالة فساد العلاقة بينهما، فإن الطرفان يخسران ويؤدي ذلك في المقابل إلى تهديد الاستقرار الاجتماعي والسياسي الذي تتمتع به الدولة. ويشترط لتحقيق سلامة العلاقة بين الطرفين، أن يتشكل الطرفان في المقابل على أسس شرعية وديمقراطية حيث تحظى كل منهما بتأييد قاعدة واسعة من الأعضاء والناخبين تباعاً. عبد الكريم (2022م). وتعاني كيانات المرأة من ذات الإشكال الذي ابتليت به الكيانات النقابية والطلابية والشبابية وغيرها. فالدولة ممثلة في أنظمتها السياسية المختلفة وحكوماتها ـــــ الشمولية والعسكرية منها تحديداً ـــــ تحرص على ضمان تبعية كيانات المرأة وخدمتها لأجندتها السياسية. ويفرض هذا الاستقطاب الإغرائي أو القسري للكيان إضعافا وإقصاءً له من دوره الطبيعي في خدمة قضايا عضويته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ما ينبغي أن تكون عليه العلاقة بين كيانات المرأة والدولة أو السياسة، وفقاً لرأي د. أحلام محمد إبراهيم، لابد من وجود كيان مدني قومي للمرأة لا يرتبط أو يتأثر بسلطة سياسية (شمولية او ديمقراطية)، يكون مستقلاً عنها كلياً أو نسبياً بما يضمن له المحافظة على مصالح من يمثلهم واستدامتها، مع ضرورة وجود التزام اخلاقي وقانوني من الدولة بتمويل ورعاية كل أنشطته. من ايجابيات هذه العلاقة ضمان استدامة الكيان وقيامه بدوره الاجتماعي والاقتصادي والسياسي تجاه عضويته وفي ذات الوقت الحفاظ على قومية الحكم والحكومة. إبراهيم (2022م). ويمكن أن يضاف الى الكيانات المدنية ومؤسساتها الاعلام باعتباره شكلاً جديداً من أشكال مؤسسات المجتمع المدني التي تضاعفت أعدادها وآثارها خلال العشرين عاما الماضية بفضل التقدم التكنولوجي. فالإعلام ومؤسساته، خاصة غير الحكومية منها، إما كانت مملوكة لأحزاب سياسية أو خاضعة لأجنداتها السياسية، مما جعل دورها ينحو نحو الاعلان والترويج أكثر منه نحو الرقابة السياسية المسؤولة. ويذهب السفير/ العبيد أحمد مروح، الأمين العام الأسبق للمجلس القومي للصحافة والمطبوعات، الى القول بأن الشكل الأمثل هو وجود مؤسسات إعلام مستقلة مالياً وسياسياً عن المكونات السياسية المختلفة، إذ يجعلها ذلك أقرب الى الحيادية والتجرد في خدمة الجمهور والقيام بأدوار الرقابة وكشف الحقائق له. مروح (2022م).

يمثل الاعتراف بالتسيس للمجتمع المدني من قبل كثير من قياداته ورموزه مؤشراً خطيراً على مدى التغبيش الذي يمكن أن يكون قد طال الصورة الذهنية له في نظر المكونات الاجتماعية والسياسية المختلفة. بالتالي نجد أن الأنظمة السياسية المتعاقبة، خاصة غير الديمقراطية، ظلت تتعامل مع المجتمع المدني باعتباره أداة سياسية، فاتخذت تجاهه مواقفاً غلب عليها الاغراء بالمال والتسهيلات أو التهديد والمنع والمصادرة في حالة المعارضة. بلال (2004م). إن المفهوم والاعتقاد الشائع عن دور المجتمع المدني يتركز حول أعمالهم وأنشطتهم الخيرية والإنسانية بما في ذلك تقديم الخدمات الأساسية نيابة عن الحكومة. أما انخراط المجتمع

المدني في المجالات الأخرى مثل؛ حقوق الانسان، المناصرة والحكم فهي في الغالب ليست جزءً من فهمهم وليست معتبرة لديهم. (أنظر: Civil Society Index 2021).

ورغم محدودية المنظمات المدنية التي تنشط في الفضاء المدني والسياسي إلا أن أثرها السياسي كان كبيراً ومزعجاً للحكومات الشمولية. الأمر الذي يطرح تساؤلاً ملحاً؛ ما الذي يجعل هذه المنظمات المحدودة بهذه القدرة على التأثير؟ ما يميزها حقيقة بجانب تركيزها الكبير على قضايا التغيير الاجتماعي والسياسي، التدفق الكبير للموارد من قبل المانحين (المنظمات الدولية والسفارات الأجنبية)، الانتشار الجغرافي، التنظيم الفعال وشبكة العلاقات الإقليمية والدولية. كل ذلك جعلها تحظى باهتمام من الأحزاب السياسية الوطنية ورعاية خاصة في بعض الأحيان من أجهزة مخابرات الدول الغربية والعربية. (ملاحظة: إن القول بتدخل بعض أجهزة المخابرات العربية والغربية في دعم وتمويل منظمات وأفراد داخل السودان نسمعه كثيراً من الأنظمة السياسية بل وأحياناً من قيادات ورموز سياسية ومدنية معروفة وإن كنت لا أعرف حالة واحدة وصلت مرحلة الإدانة بالعمالة والخيانة مثلاً، ولكن يظل تكرار الاتهام فيه تشويش وتشويه للمجتمع المدني وقياداته).

إن الناظر في تاريخ العلاقة بين المجتمع المدني والسياسة في السياق السوداني يرى بوضوح أنّها علاقة متوترة أحياناً، وعلاقة خضوع وتبعية في أحايين أخرى. الرصد والتقييم الموضوعي الذي أجريناه لهذه العلاقة من خلال رصد الدراسات المنشورة أو المقابلات التي أجريناها أو حلقات النقاش التي نظمناها، كلها دلت على العلاقة الملتبسة بينهم مما جعل الموقف منها يتفاوت بين مؤيد لا يرى في ممارسة المجتمع المدني للسياسة مأخذاً عليه، ومعارضاً لا يقر دوراً سياسياً له. ولكن الجرد المنصف للعلاقة بينهما كشفت حجم الأزمة التي يعيشها المجتمع المدني نتيجة الانغماس في العمل السياسي سواء في قبوله أن يكون واجهة أو ذراعاً للأحزاب السياسية أو وكيلاً للسلطات السياسية وخادماً لأجنداتها. فأصبحت العلاقة عبئاً ثقيلاً على كاهل المجتمع المدني، أفقدته استقلاله وشوهت مواقفه أخلاقياً، وأصبح محل تشكيك كل الأطراف إلا من كان ضامناً تأييده له. هذا الموقف المتأزم جعل المطالبة بضرورة استقلالية المجتمع المدني تمثل مخرجا آمناً له، وابتعاده عن السياسة مطلباً لا يُقبل التنازل عنه أو التردد فيه. (ملحوظة: يؤيد هذا الاتجاه كل من الاستاذ/ عبد الرحمن يحيي المهدي (مدير منظمة سوديا)، والاستاذ/ صلاح البصير (مفكر وسياسي)، والاستاذ/ عبد العاطي عبد الخير (نائب المفوض الاتحادي سابقا)، الذين تم إجراء مقابلات معهم في أوقات مختلفة). بل حتى الذين يؤيدون تعاطيه السياسي يشترطون أن يكون استثناءً ووفق مبررات ظرفية معينة. مثالاً لهؤلاء، عبد العزيز حسين الصاوي، ويبرر له بضعف المكون الحزبي ويعتبر هذا الدور بمثابة تعويض لدور الأحزاب الباهت في مواجهة السلطة. ولكنه يشترط على المجتمع المدني للقيام بالدور السياسي الاستثنائي التزام الحياد والاستقلالية التامة عن الأحزاب السياسية. ويرفض الصاوي طرح أي مبررات للإخلال بشرط الحياد، باعتباره الخيار الوحيد أمام المجتمع المدني إذا أراد القيام بأي دور سياسي. الصاوي (2010م). كلما ابتعد المجتمع المدني عن التحيز السياسي لحزب أو جماعة كلما كان أكثر قدرة على خدمة أهداف ومصالح المواطنين، فالمواقف السياسية تضر به وبالعملية السياسية معاً. المجتمع المدني يجب أن يكون رقيباً على الأحزاب السياسية وأنشطتها والدولة وسلطاتها باعتباره مصدراً رئيساً في تشكيل وعكس الهوية الثقافية والأخلاقية للمجتمع وفاعلاً في

ضمان التزام الأفراد والدولة سلوكاً لا يتناقض مع القيم الأخلاقية والقانونية للمجتمع. المهدي (2022م). وفي ذلك ضماناً لدوره الأخلاقي في أن يكون مرجعاً ومصدراً للأسس التي تحكم السياسة والدولة من ناحية، وملهماً لوحدة وتماسك المجتمع من الناحية الأخرى. إبراهيم (2017م). المجتمع المدني يُفترض أن يكون ذا صلة أكبر بالمواطن مما يمنحه نفوذاً أكبر في المجتمع، وممثلاً للقيم المدنية والثقافة السياسية للمجتمع، ويتغذى من المعتقدات والقيم الأساسية، ومساهماً في تشكيل الثقافة السياسية له، بالتالي له القدرة على التأثير على واقعه السياسي. ومن هنا تظهر العلاقة بين المجتمع المدني، ودعوات الوفاق السياسي والتحّول الديمقراطي وتتأكد أهميته من خلال قدرته على التأثير في مساراتها ونتائجها. إن التزام المجتمع المدني أخلاقياً بمعايير ومبادئ العمل المدني، وعملياً بالاستقلالية في أنشطته وبرامجه وعلاقاته مع المكونات السياسية، يعزز دوره الاجتماعي في حماية وحدة وتماسك المجتمع، ويقوي نفوذه الأخلاقي في الرقابة على أداء المكونات السياسية وفي القيام بأدوار الوساطة إذا تأزمت العلاقات بينهم. والدور الوطني الأهم، يقوم به المجتمع المدني حينما تكثر الضغوط الخارجية على المكونات السياسية لفرض أجندة سياسية خصماً على مصالح الدولة والمجتمع العليا، فيعمل على حماية الأطراف الوطنية بتوفير الدعم والتأييد الشعبي لهم لكي لا يتم ابتزازهم سياسياً.

نتائج وتوصيات الدراسة:

1. المجتمع المدني يعتبر مصدراً للأخلاق والفعل الاجتماعي الذي لا يخضع للتمييز أيا كان نوعه.
2. التأكيد على أن استقلالية المجتمع المدني عن السياسة ضرورة مهنية وأخلاقية.
3. يجب أن يركز الدور الأساسي والوطني للمجتمع المدني على الدفاع عن حريات وحقوق الأفراد ووحدة وتماسك النسيج الاجتماعي للمجتمع.
4. يجب على المجتمع المدني أن يلعب دوراً ايجابياً في تحسين علاقة المواطن بالدولة وأجهزتها والمساهمة في تطوير تفاعله واستجابته لمؤسساتها بعيدا عن التماهي الأيديولوجي أو السياسي للعاملين فيه.

المراجع العربية:

1. إبراهيم، عمر الخير، دور المجتمع المدني في تحقيق التحول الديمقراطي بالسودان، ورقة قدمت في المؤتمر العلمي السابع للجمعية السودانية للعلوم السياسية بعنوان: (قضايا الوفاق والتحول الديمقراطي في السودان)، الجزء الثاني، مطبعة الخيول، الخرطوم، 2015م، ص 9 الى ص 27.
2. إبراهيم، عمر الخير، دور المجتمع المدني في إقامة الدين، مجلة تفكر، مجلد (17) العدد (2)، معهد إسلام المعرفة بجامعة الجزيرة، الخرطوم، 2017م، ص 112.
3. ابراهيم، حيدر، مجلة الفيصل، الأول من نوفمبر 2021م، حوار منشور في الموقع: https://www.alfaisalmag.com/?p=22076.

4. الساعوري، حسن، كيف يحكم السودان، مطابع العملة، الخرطوم، 2014م)، ص 135 – 149. وأيضاً وردت ذات الآراء التي تدين الأحزاب السياسية وبعض الأنظمة والحكومات الوطنية في النقاشات التي دارت في مجموعات النقاش التي نظمها الباحث وحصل فيها إجماع من قبل كل المشاركين رغم اختلاف خلفياتهم الاجتماعية والسياسية والأكاديمية وأعمارهم وتجاربهم.
5. الصاوي، عبد العزيز حسين، معا نحو عصر تنوير سوداني، موقع سودانيز أونلاين، 16 أغسطس 2010، في: https://sudaneseonline.com/board/310/msg/1285861907.html
6. أوغلو، أحمد علي، الجيش والمنظومة السياسية أثناء وبعد الانتقال السياسي: حالة السودان والجزائر، مركز الجزيرة للدراسات، 6 يونيو 2019م، في:
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/06/190606120303932.html
7. بادال، رأفائيل ك.، قيود النظرية والممارسة الديمقراطية في السودان، ترجمة مجدي النعيم، ورقة قدمت في ندوة تقييم التجارب الديمقراطية في السودان، في القاهرة 4– 6 يوليو 1993م، ومنشورة في كتاب (الديمقراطية في السودان: البعد التاريخي والوضع الراهن وآفاق المستقبل)، تحرير حيدر إبراهيم علي، الناشر مركز الدراسات السودانية، القاهرة، 1993م، ص 114 – 116.
8. بلال، عبد الرحيم أحمد، القضية الاجتماعية والمجتمع المدني في السودان، دار عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم، 2004، ص 17.
9. حسن، محجوب ابراهيم، التشريع والتطور الديمقراطي في السودان– حتى مايو 1969م، ورقة قدمت في ندوة تقييم التجارب الديمقراطية في السودان، في القاهرة 4 –6 يوليو 1993م، ومنشورة في كتاب (الديمقراطية في السودان: البعد التاريخي والوضع الراهن وآفاق المستقبل)، تحرير حيدر ابراهيم علي، الناشر مركز الدراسات السودانية، القاهرة، 1993م، ص 79 – 83.
10. خالد، عبد العزيز، المؤسسة العسكرية والديمقراطية، ورقة قدمت في ندوة تقييم التجارب الديمقراطية في السودان، في القاهرة 4 – 6 يوليو 1993م، ومنشورة في كتاب (الديمقراطية في السودان: البعد التاريخي والوضع الراهن وآفاق المستقبل)، تحرير حيدر إبراهيم علي، الناشر مركز الدراسات السودانية، القاهرة، 1993م، ص 276.
11. خليل، محمد إبراهيم، تجربة السودان الديمقراطية: المحنة الراهنة والأمل المستقبل، ورقة قدمت في ندوة تقييم التجارب الديمقراطية في السودان، في القاهرة 4 – 6 يوليو 1993م، ومنشورة في كتاب (الديمقراطية في السودان: البعد التاريخي والوضع الراهن وآفاق المستقبل)، تحرير حيدر ابراهيم علي، الناشر مركز الدراسات السودانية، القاهرة، 1993م، ص 23 – 24 .
12. جبر الله، عصام، الحركة الطلابية، موقعها وتأثيرها في التجارب الديمقراطية السودانية، ورقة قدمت في ندوة تقييم التجارب الديمقراطية في السودان، في القاهرة 4 – 6 يوليو 1993م، ومنشورة في كتاب (الديمقراطية في السودان: البعد التاريخي والوضع الراهن وآفاق المستقبل)، تحرير حيدر إبراهيم علي، الناشر مركز الدراسات السودانية، القاهرة، 1993م، ص 261– 270.

13. كوكو، نعمات وعلي، عبد الوهاب، السودان: الفضاء المدني والحراك الثوري، تقرير وطني تم إعداده في إطار مرصد الفضاء المدني الذي كونته شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، ص 3 – 4، منشور في الموقع https://www.annd.org/uploads/publications/42019.pdf :

14. عبد العاطي، حسن، صحيفة الأيام، 11 مايو 2000م.

15. رمضان، حسن محسن، الفرق بين التمدن والتحضر، الحوار المتمدن، العدد (3546)، نوفمبر 2011

13. محمد، نهلة خليفة، تقرير بعنوان: "المجتمع المدني وتعزيز التحول الديمقراطي في السودان"، صحيفة السوداني، أغسطس 2021م، في:https://www.alsudaninews.com/ar/?p=132775

المقابلات:

1. السفير/ العبيد أحمد مروح، الأمين العام الأسبق للمجلس القومي للصحافة والمطبوعات، بتاريخ 30 يوليو 2022م، الخرطوم.
2. الأستاذ/ عبد الرحمن يحيي المهدي، مدير منظمة سوديا، بتاريخ 27 يوليو 2022م، الخرطوم.
3. د. معاوية شداد، أحد رموز المجتمع المدني السوداني ورئيس المنظمة السودانية لحماية البيئة، بتاريخ 2 يوليو 2022م، الخرطوم.
4. د. صلاح عمر، مدير الإدارة العامة للمنظمات الوطنية والأجنبية بمفوضية العون الإنساني الاتحادية سابقاً، بتاريخ 28 يوليو 2022م، الخرطوم.
5. د. أحلام محمد إبراهيم، الأمين العام للاتحاد العام للمرأة السودانية، بتاريخ 4 يوليو 2022م، الخرطوم.
6. المهندس يوسف علي عبد الكريم رئيس اتحاد عام العمال السوداني، بتاريخ 3 يوليو 2022م، الخرطوم.
7. الأستاذ/ صلاح البصير، مفكر وسياسي، بتاريخ 28 يوليو، الخرطوم.

English References:

1. KOCKA, J U¨ RGEN: "Civil Society from a Historical Perspective", European Review, Vol. 12, No. 1, 65–79 (2004), (United Kingdom, Academia Europaea, 2004), p. 65 – 79.
2. PAULY, Raf & RYNCK, Filip DE & Bram VERSCHUERE: "The relationship between government and civil society: A neo- Gramscian Framework for Analysis", Ghent University , A paper published in the internet, Address: https://core.ac.uk/display/55740683?utm_source=pdf&utm_medium=banner&utm_campaign=pdf-decoration-v1.
3. Spurk, Christoph: "Understanding Civil Society", in the book titled; "Civil Society and Peacebuilding: A Critical Assessment", edited by Thania Paffenholz, (USA: Lynner rienner Publishers, 2010), p. 26.
4. Assal, Munzoul A. M.: "Civil society and peace building in Sudan: A critical look", SUDAN WORKING PAPER NO. 2, (Norway: Chr. Michelsen Institute, 2016), p. 7.
5. 2020 Civil Society Organization Sustainability Index for Sudan, September 2021, p. 8.